الفصل العاشر

الإنفاق على التعليم

(مفهومه – أسسه – أبوابه)

مقدمة

أولا – مفهوم الإنفاق على التعليم

ثانيا – أسس تقدير نفقات التعليم

ثالثا – طرق التنبؤ بنفقات التعليم

رابعا – أبواب الإنفاق على التعليم

خامسا – العوامل التى تؤثر على الإنفاق على التعليم

سادسا – أسباب زيادة الإنفاق على التعليم

سابعا – أهمية دراسة الإنفاق على التعليم

obeikandl.com

الفصل العاشر

الإنفاق على التعليم

(مفهومه - أسسه - أبوابه)

مقدمة

لقد تزايد الاهتمام بالتعليم وبالإنفاق عليه خلال الفترة التى تلت مباشرة نهاية الحرب العالمية الثانية ، وترجع زيادة حجم الإنفاق على التعليم أساسا إلى استمرار التوسع فيه وزيادة عدد المقبولين به على شتى المستويات والمراحل ، غير أن ما تنفقه البلدان العربية وغيرها من البلاد النامية مازال قليلا بالقياس إلى حاجاتها التعليمية ، وتبدو الهوة واسعة سحيقة بين البلدان العربية والبلدان المتقدمة من حيث حجم الإنفاق على التعليم إذا قارنا متوسط نصيب الفرد العربى من الإنفاق على التعليم .

أولا - مفهوم الإنفاق على التعليم :

ويقصد بالإنفاق على التعليم توفير الأموال اللازمة لبناء المدارس وتزويدها باحتياجاتها المادية والفنية من فصول ومختبرات وملاعب ومكتبة ومصلى وورش وأدوات مكتبية وغيرها ، إضافة إلى دفع مرتبات المعلمين والعاملين فى الإدارة مما يعنى أن التعليم مشروع مكلف ماديا يتطلب الاستمرار فى توفير مصادر تمويل لا تنضب وذلك نتيجة لتزايد الطلب على التعليم كحق من حقوق الأفراد فى المجتمعات الحديثة .

وقد تناولت واهتمت بعض الدراسات مفهوم الإنفاق على التعليم من منظور أوسع ليشمل جميع أشكال الإنفاق التى تساهم فى إعداد الفرد وبنائه داخل المجتمع حيث يشير بعض الباحثين إلى أهمية النظر إلى الإنفاق على

التعليم من مدى أوسع بحيث يجب أن تدخل عادة تكلفة المكتبات المدرسية ضمن حزمة الإنفاق عند حساب التكلفة الكلية للتعليم .

وأن مدى الإنفاق على تعليم الأفراد يمكن أن يتسع ليشمل سلسلة طويلة من الإنفاقات تتعدى على مؤسسة المدارس ، وإن كان لذلك أهميته التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار .

وفى هذا المجال يقدم أتكنسون Atkinson تحليلا حول صعوبة تحديد وقياس الإنفاق على التعليم وذلك لتداخل المصادر التى تساهم فى هذا الإنفاق حيث يذكر بقوله إنه من السهولة بمكان قياس الإنفاق على التعليم المقدم من الحكومات أو المؤسسات الخاصة ، لكن الصعوبة تكمن فى قياس ذلك الإنفاق المقدم من الأفراد أو العائلات .

ويقصد بالإنفاق العام على التعليم الأموال التى تدرج فى موازنات الحكومات سواء أكانت حكومات مركزية أو محلية أو غيرها من الجهات الرسمية وعلى أية حال فإن دور الحكومات فى الإنفاق على التعليم هو دور رئيسى فى البلدان النامية ، أما فى البلدان المتقدمة فإن دور الحكومات فى الإنفاق على التعليم يظل مؤثرا فى هذه البلدان ويختلف دور الحكومات فى هذا الصدد من دولة إلى أخرى .

ثانيا – أسس تقدير نفقات التعليم :

تتمثل أسس تقدير نفقات التعليم فى مصروفاته فى الأسس التالية :

أولا – ميزانية الدولة يمكن ان يتخذ تطور نسبة ما يصرف على التعليم إلى ميزانية الدولة مقياس لتقدير مصروفات التعليم فى المستقبل ، فمن الواضح أن كل زيادة فى ميزانية الدولة يستتبعها زيادة فى مصروفات التعليم ، لذلك فيمكن اتخاذ متوسط نسب ما يصرف على التعليم إلى

ميزانية الدولة لعدة سنوات ماضية نموذجا لنسبة ما يصرف عليه من ميزانية الدولة فى المستقبل ، أو اتخاذ التطور فى هذه النسب فى السنوات الأخيرة مؤشرا لما ينتظر أن يصرف عليه فى السنوات القادمة ، كما يمكن تقدير مصروفات التعليم باتخاذ نسبة ما يصرف على التعليم إلى ميزانية الدولة .

ثانيا – الدخل القومى : يعتبر تطور الدخل القومى مقياسا أكثر ملاءمة فى تقدير مصروفات التعليم عن تطور ميزانية الدولة فمن المسلم به أن التعليم حاجة اجتماعية ترتبط ارتباطا وثيقا بمستوى المعيشة ودخل الفرد ، فأى ارتفاع فى مستوى المعيشة أو زيادة فى نصيب الفرد من الدخل القومى تجعل الفرد مستعدا لأن يبقى ابنه سنوات أطول فى التعليم وأن يمنحه فرصا أكبر للصعود فى السلم التعليمى ، كما أن زيادة الدخل القومى تجعل الدولة قادرة على أن تخصص للتعليم جزء أكبر من ميزانتيها سواء من الناحية المطلقة أو من ناحية نسبة هذه المخصصات إلى الدخل القومى .

على أية حال فسواء ارتفع معدل الزيادة فى مصروفات التعليم نتيجة لارتفاع معدل الزيادة فى الدخل القومى أو كانت زيادة مخصصات التعليم وسيلة مقصودة لزيادة الإنتاج أو الدخل القومى فلاشك أن هناك علاقة واضحة وهى أن مخصصات التعليم تزداد بصفة عامة بارتفاع متوسط الدخل القومى للفرد وأنه يمكن استخدام هذه العلاقة كمؤشر لتقدير مصروفات التعليم فى المستقبل ، ومن المهم عند التخطيط للتعليم أخذ نسبة معينة من الدخل القومى وتخصيصها لمصروفات التعليم إذ أن الالتزام بنسبة معينة عامل أساسى لمنع حدوث تقلبات فى مستويات الخدمة التعليمية وحتى يكون التوسع فى التعليم منتظما ومطردا أو متمشيا مع النمو الاقتصادى فى جميع القطاعات .

ثالثا- الاحتياجات من القوى العاملة : إن هدف أى خطة من خطط التعليم ضمن إطار التخطيط الشامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية هو توفير الاحتياجات من القوى العاملة المدربة فى جميع مستوياتها وفروع تخصصاتها ولاشك أن اتخاذ سياسة معينة للتوسع التعليمى دون اعتبار احتياجات الاقتصاد القومى من القومى العاملة قد يؤدى إلى ضياع كبير لموارد الدولة المادية والبشرية وعلى أساس تقديرات الاحتياجات من القوى العاملة من المستويات الوظيفية المختلفة ، التى يمكن بالتالى ترجمتها إلى أعداد الطلبة والتلاميذ فى مراحل تعليمية مختلفة وعلى أساس تقديرات تكلفة الطالب أو التلميذ فى كل مرحلة تعليمية يمكن عمل تقديرات لما يجب أن يصرف على التعليم فى مراحل المختلفة طوال سنوات الخطة التعليمية .

ومن الواضح أن تقدير مصروفات التعليم على هذا الأساس سيلقى قبولا أكثر لدى المسئولين عن وضع الخطة العامة للتنمية القومية وتحديد المخصصات المالية لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى حيث أنه يمكن إقناعهم بسهولة فى هذه الحالة بأن ما سيصرف على التعليم خلال سنوات الخطة سيكون له عائد كبير نتيجة توفير احتياجات البلاد من القوى العاملة المدربة .

وأن تقديرات الاحتياجات من القوى العاملة على الرغم من أهميتها وصلاحيتها كمقياس لتقدير مصروفات التعليم تقابل بكثير من الصعوبات بما يجعل تقديرات مصروفات التعليم المبنية على أساسها على شىء غير قليل من عدم الدقة ويمكن تليخيص هذه الصعوبات فيما يلى :

1- إن التقديرات طويلة المدى للاحتياجات من القوى العاملة تعتمد على كثير من التنبؤات والفروض التى لا يمكن التأكد تماما من صحتها مثل التنبؤ باحتمالات النمو الاقتصادى والتغير فى الهيكل الوظيفى والتطور التكنولوجى ومعدلات الزيادة فى الإنتاجية وغير ذلك ،

2- إن توفير الاحتياجات الوظيفية للاقتصاد القومى ليست هى كل متطلبات المجتمع من التعليم فتقدير مصروفات التعليم على أساس تقديرات الاحتياجات من القوى العاملة فقط يهمل الاعتبارات الثقافية والاجتماعية والسياسية للتعليم والتى لاشك تؤثر تأثيرا كبيرا فى حجم مخصصات التعليم .

3- أن تقديرات الاحتياجات من القوى العاملة لا يجب أن تؤخذ فقط كمقياس لمدى نمو طاقات الجهاز التعليمى فأى خطة للتعليم يجب أن تدفع أيضا لسوق العمل قوى بشرية مدربة قادرة على استحداث نمو اقتصادى جديد دون إحداث مشاكل بطالة للمتعلمين .

4- إن تقديرات تكلفة التعليم للتلميذ أو الطالب لا يمكن أن تتم بدرجة عالية من الدقة بسبب نقص فى البيانات والإحصائيات الأساسية أو بسبب التغيرات المستمرة فى تكلفة المبانى والتجهيزات وأجور ومرتبات المدرسين والأفراد المساعدين القائمين بالعملية التعليمية .

رابعا – الاحتياجات الثقافية للمجتمع : من الواضح أن المقياس الأول والثانى يعتمد فى تقدير مصروفات التعليم على الموارد المالية التى يمكن توفيرها فى ضوء احتمالات نمو الدخل القومى أو ميزانية الدولة لأن المقياس الثالث يعتمد على وجود تخطيط القوى العاملة ضمن إطار خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على أنه يمكن تقدير مصروفات التعليم خلال سنوات الخطة اعتمادا على خطة للتعليم مبنية أساسا على احتمالات نمو السكان خلال سنوات الخطة أو أهداف

معينة لنمو الجهاز التعليمى نفسه .

ومن الواضح أن تقديرات المصروفات على التعليم فى هذه الحالة يمكن إجراؤها بدون أى اعتبار لدور التعليم فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو للمنافسة القائمة بين القطاعات المختلفة من الاقتصاد القومى على الموارد المالية التى يمكن تخصيصها لمقابلة تكلفة التعليم ، ولاشك أن عدم وجود موارد مالية كافية قد يؤدى إلى تغيير فى خطة التعليم إلا أن معيار التغيير هنا هو نفسه المعيار الذى اتخذ فى وضع خطة التعليم الأولى ألا وهو تحديد أهداف للتعليم بصرف النظر عن أى اعتبار لوظيفة التعليم فى التنمية .

ثالثا : طرق التنبؤ بنفقات التعليم :

يتم التنبؤ بنفقات التعليم بعدة طرق والتى من أهمها ما يلى :

الطريقة الأولى – تكلفة الطالب

وقوام هذه الطريقة أن يقوم بعض الباحثين بما يلى :

1- تحديد مجموع النفقات الجارية خلال السنة التى يتم اختيارها كسنة أساسى .

2- تقسيم هذا المجموع الكلى على عدد الطلاب المتوقع فى سنوات التنبؤ .

وفى بعض الحالات يترك الباحثون هذه الفرضية التى تشتمل على قدر كبير من التقريب ويحاولون عن طريق قياسات أعمق وأدق تحديد المستوى الحقيقى لكلفة الطالب خلال سنه الأساسى والعوامل التى يمكن أن تؤدى إلى تغيرها .

وفى مثل هذه التنبؤات الإجمالية يكتفى الدارسون بحساب متوسط مجموع نفقات الطالب أى أنهم يحسبون مثلا متوسط كلفة الطالب فى جميع معاهد التعليم التى دون المستوى الجامعى .

إما إذا أرادوا الحصول على تنبؤات أدق فإنهم يحاولون أن يأخذوا بعين الاعتبار توزيع الطلاب تبعاً لمرحلة التعليم ولنوع التعليم وللتقسيم الإدارى وللجماعات المختلفة ، ذلك أن كلفة الوحدة التعليمية ليست واحدة فى جميع مراحل التعليم وأنواعه وميادينه ، ولهذا فمن الخطأ أن تبنى التنبؤات على كلفة متوسطة لجملة التعليم .

الطريقة الثانية – معيار رواتب الأساتذة :

وقوام هذه الطريقة أن يقوم بعض الإحصائيين بما يلى :

1- تقسيم العدد الإجمالى الذى سيكون عليه الطلاب على عدد الطلاب المقابل لأستاذ واحد (كم طالب يقابل الأستاذ الواحد) على نحو ما تحدده الأهداف المرجوة وبذلك يحصلون على عدد الأساتذة خلال سنة التنبؤ تبعا لأنواع المدارس وتبعا لمؤهلاتهم .

2- ضرب هذا العدد الذى يحصلون عليه فى الرواتب المتوقعة فيحصلون فى النهاية على جملة النفقات المخصصة لرواتب الأساتذة .

وتمثل هذه الرواتب فى معظم البلدان 80 ٪ من النفقات الجارية ومن هنا يمكن تقدير النفقات الإجمالية للتعليم .

ولقد تناقصت هذه النسبة فى بعض البلدان خلال السنوات الأخيرة فبلغت 70 ٪ بل 60 ٪ فى حين إن سائر النفقات قد ازدادت .

وهكذا نجد أن حساب تكاليف الوحدات التعليمية (نفقات الطالب الواحد ، نفقات المعلم الواحد ، نفقات الصف الواحد ، نفقات المكان الواحد الذى يشغله الطالب من الأدوات الأساسية التى يحتاج إليها المخطط التربوى .

وبذلك فإن المخطط التربوى ينبغى أن يكون على علم بالطرق الفنية وبأساليبها وحدودها لا ليكون فنيا احصائيا بل ليكون على بينة من الأمر

وليعمل مع الفنيين والأخصائيين على هدى وبصيرة كما أن عليه أن يعمل بالتعاون الوثيق مع الاقتصاديين وواضعى الميزانية والأخصائيين الفنيين والإداريين .

رابعا – أبواب الإنفاق على التعليم :

يمكن أن نجمل أهم أبواب الإنفاق على التعليم فى الأبواب التالية :

أ- النفقات الجارية أو الدورية :

وتشتمل النفقات الجارية أو الدورية على النفقات التالية :

1- نفقات الإدارة وتتمثل تلك النفقات فى مرتبات وتعويضات الموظفين والإداريين ومرتبات وتعويضات هيئة التفتيش والتنقلات ونفقات مختلفة .

2- نفقات التعليم وتتمثل نفقات التعليم فى مرتبات وتعويضات الموظفين المتفرغين ومرتبات وتعويضات الموظفين غير المتفرغين ومرتبات وتعويضات المعلمين المساعدين والتنقلات والكتب المدرسية ولوازم مدرسية (دفاتر – أقلام) والرحلات المدرسية وساحات الملاعب ونفقات التعليم الأخرى .

3- نفقات الصيانة وإدارتها وتتمثل فى نفقات المستخدمين والاستهلاك (كهرباء – ماء – هاتف) مستهلكات أخرى الصيانة (المدارس – الساحات المزروعة – أعمال الصيانة الأخرى) .

4- بدلات أجور المبانى .

5- مستحقات ثابتة (ضرائب) .

6- الخدمات الملحقة – وتتمثل تلك الخدمات فى (خدمات الصحة والوقاية الصحية ورواتب موظفى الصحة المدرسية وتغذية الطلاب –

الأقسام الداخلية – نفقات النقل – المنح المدرسية – نفقات أخرى (المساعدات المقدمة للأسر)

ب- النفقات الرأسمالية :

1- نفقات البناء (المدارس – الأقسام الداخلية – مساكن رجال التعليم)

2 الإصلاحات الكبرى والتعديلات فى الأبنية (المدارس – المطاعم – الأقسام الداخلية – مساكن رجال التعليم)

3- إنشاء الأراضى .

4- الكتب

5 وسائل الإيضاح ومعينات التدريس .

ج- مصلحة الديون :

1- دفع الفوائد

2- تسديد القروض

د- عمليات التوزيع :

الإعانات المقدم لإدارات أخرى .

كما تصنف النفقات أيضا طبقا للاتجاهين الآتيين :

أولا – الاتجاه الأول – الاتجاه الأفقى : تصنيف النفقات تبعا لمستوى التعليم ونوعه وداخل هذا التقسيم النفقات تبعا لفئتها (نفقات جارية ونفقات غير جارية) ثم تبعا لوظيفتها (تدريس – إدارة – خدمات اجتماعية) وأخيرا حسب طبيعتها (موظفون – أدوات ولوازم) .

ثانيا – الاتجاه الثانى – الاتجاه العمودى : كما تصنف تبعا لمصادر التمويل (الموارد الوطنية العامة – الخاصة) المساعدات الخارجية (الثنائية والدولية).

خامسا – العوامل التى تؤثر على الإنفاق على التعليم :

تقسيم العوامل التى تؤثر فى عملية الإنفاق على التعليم إلى عوامل داخلية مباشرة ، وعوامل خارجية غير مباشرة .

أولا – العوامل الداخلية : وهى العوامل التى تؤثر فى الإنفاق على التعليم وترتبط ارتباطا مباشرا بالعملية التعليمية وتتمثل فى العوامل التالية :

1- مستوى أجور العاملين بالمؤسسات التعليمية حيث يزداد الإنفاق على التعليم كلما زاد مستوى أجور العاملين فيها .

2- المستوى التكنولوجى والتقنى للعملية التعليمية ، فكلما زاد استخدام العملية التعليمية للتقنيات الحديثة كلما زاد حجم الإنفاق .

3- ارتفاع معدلات الهدر التعليمى والذى يتمثل فى زيادة معدلات الرسوب والتسرب من مراحل التعليم المختلفة .

4- زيادة الطلب الاجتماعى على التعليم فكلما زاد الطلب زاد اهتمام الدول بنشر التعليم وتوفيره ، وزاد حجم الإنفاق على التعليم .

5- نصاب المعلم من ساعات التدريس فكلما قل نصاب الساعات التدريسية للمعلم تطلب ذلك زيادة أعضاء هيئة التدريس فى مراحل التعليم وبالتالى زاد الإنفاق على التعليم .

6- زيادة عدد سنوات التعليم الإلزامى المجانى يؤدى إلى زيادة الإنفاق التعليمى .

7- التوسع الكمى والكيفى فى التعليم العالى فى السنوات الأخيرة .

8- الاهتمام بعوامل الجودة فى التعليم مثل الاهتمام بتقليل كثافة الفصول والمبانى المدرسية وإطالة اليوم الدراسى .

ثانيا – العوامل الخارجية : وهى العوامل التى تؤثر على الإنفاق التعليمى

obeikandi.com

بصورة غير مباشرة ومنها :

1- مستوى نفقات المعيشة ، فكلما زادت أسعار السلع والخدمات زادت نفقات المعيشة وبالتالى زاد الإنفاق التعليمى .

2- المستوى العام للدخل القومى ، فكلما ارتفع الدخل القومى للمجتمع ازداد دخل الأفراد وبالتالى زاد الإنفاق التعليمى .

3- التوزيع العمرى للسكان بين فئات العمر المختلفة ، فكلما زادت الفئة العمرية المقابلة لسن المدرسة زاد عدد المقبولين وزاد معها الإنفاق التعليمى ، وكلما ارتفع عمر أعضاء الهيئات التعليمية والعاملين فى الحقل التعليمى زادت مرتباتهم وأجورهم وبالتالى زاد حجم الإنفاق التعليمى .

4- التطور التكنولوجى والعلمى الحديث الذى أدى إلى ظهور اتجاه متزايد نحو دراسة العلوم البحتة والعلوم التطبيقية والهندسية فى المرحلة الثانوية والجامعية وقد أدى هذا الاتجاه إلى ضرورة توفير المعامل وتجهيزها بأحدث الآلات والمعدلا العلمية والفنية كما أدى إلى إنشاء معاهد نوعية جديدة لدراسة هذه العلوم والفنون التطبيقية وإمدادها بالمدرسين اللازمين المتخصصين لتدريس هذه العلوم والفنون ولاشك أن هذا الاتجاه الجديد قد أضاف أعباء جديدة على مصروفات التعليم .

سادسا – أسباب زيادة الإنفاق على التعليم :

إن تمويل التعليم والإنفاق عليه أصبح يشكل اليوم عبءا كبيرا يقع على كامل القسم الأكبر من بلدان العالم ، إلا أن لهذا العبء طابعا خاصا فى البلدان النامية لحاجتها الكبيرة لتوسيع التعليم ومكافحة الأمية ، ورغم ما أنجزته هذه البلدان منذ نيل الاستقلال إلا أنها عاجزة فى ظل البنى والوسائل الحالية لتعبئة الموارد الضرورية للتعليم عن الاستجابة للاحتياجات التعليمية

المتوقعة فى المستقبل نتيجة الطلب على التعليم الناجمة عن زيادة معدلات النمو السكانى ، وارتفاع مستوى الوعى بدور التعليم وتأثيره على مستقبل الدول والأفراد ، ولذلك توجه الحكومات مشكلة تمويل التعليم عندما تكون الموارد المتاحة لها لا تكفى لتمكينها من الإيفاء بالالتزامات التى قطعتها .

ويرجع تزايد الإنفاق على التعليم بشكل مستمر للأسباب التالية :

1- الزيادة السكانية ولا سيما الناتجة عن زيادة المواليد وقلة الوفيات وما يصاحب ذلك من زيادة الضغط على التعليم ، خاصة بعد ما تبينت معظم دول العالم فكرة التعليم الإلزامى المجانى فى مراحل معينة .

ومما يزيد أيضا من الضغط السابق زيادة اقتناع الناس بالتعليم ورغبتهم به وإقبالهم عليه .

2- محاولة معظم دول العالم إطالة عدد سنوات التعليم الإلزامى المجانى ، ليتعدى المرحلة الابتدائية إلى الإعدادية وربما الثانوية .

3- الاهتمام بعوامل جودة التعليم مثل رفع مستوى إعداد المعلم وتدريبه أثناء الخدمة والاهتمام وغير ذلك من الأمور التى عادة ما تزيد من تكلفة التعليم إلا أنها مهمة وحيوية ومطلوبة .

4- تزايد الاهتمام بالدراسات التطبيقية والتكنولوجية فى مرحلتى التعليم الثانوى والعالى .

5- التوسع الكمى والكيفى فى التعليم العالى والذى يعد أكثر مراحل التعليم كلفة نظرا لطبيعة الدراسة فيه ولأهدافه المميزة .

6- يوجد هناك مجموعة من العوامل الاقتصادية من أهمها ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة بعض العملات وارتفاع المستوى العام للمرتبات ، كما تشير بعض أو إحدى الدراسات إلى أن تكلفة الطالب فى التعليم العالى فى الدول النامية تساوى عشرة مرات تكلفة الطالب فى المرحلة الثانوية

وترتفع إلى ثمان وثمانين ضعفا بالنسبة لمتوسط تكلفة التلميذ فى المدرسة الابتدائية .

7- إن المشروعات التعليمية بما تتطلبه من مبان ومعدات ومعلمين وغيرها باهظة التكاليف وتحتاج إلى أموال ضخمة .

8- إن أغلبية القيم الديمقراطية ومبادىء الرفاهية والعدالة الاجتماعية وما يترتب عليه من زيادة طموح الشعوب وكبر آمالهم وتوقعاتهم فى الحياة ومصاحب ذلك من زيادة التزامات الدولة بالتوسع فى مجالات التنمية والخدمات على السواء قد جعل ميدان التعليم فى سباق مستمر مع غيره من الميادين من أجل الحصول على التمويل اللازم .

9 يشكل نمط التمويل الذى تلجأ إليه أى دولة شأنا كبيرا فى خطتها التربوية فهو يعكس من جهة نظام التربية القائم فى الدولة كما أنه ينعكس من جهة ثانية على بنية التربية يؤثر فيها ويهب لها طابعا معينا .

ولذلك بات على الدول أن تعمل جاهدة على توفير الأموال اللازمة لخططها التربوية عن طريق جميع الموارد الممكنة (ميزانية الدولة المركزية – مصادر من السلطات المحلية – الضرائب الخاصة التى يمكن أن تفرض من أجل التربية – القروض التى يمكن أن تتم لهذه الغاية) وتختلف مخصصات التعليم بالطبع من بلد إلى آخر حسب إمكانياتها المادية وإن كانت تمثل بالنسبة للدول النامية جزءا كبيرا من ميزانيتها القومية مع صغر هذه الميزانيات نسبيا وتوالى المطالب العاجلة الملحة عليها والمعادلة الصعبة لهذه الدول هو كيف تحقق أكبر توسع ممكن فى التعليم بالأموال المحدودة المتاحة .

وعليه قد تغيرت النظرة التقليدية التى كانت سائدة خلال الثلاثينات من هذا القرن ، وهى أن رأس المال المادى يعتبر من أهم مجالات الانطلاق فى

التنمية الاقتصادية ، حيث أدرك الاقتصاديون أهمية رأس المال البشرى الذى لا يقل أهمية عن رأس المال المادى فى عمليات التنمية وأن نسبة العائد من الاستثمار فى التعليم تعتبر مرتفعة بالمقارنةمعها فى رأس المالى المادى .

وبالتالى يمكن إجمالى أهم الأسباب التى تؤدى إلى الزيادة فى نفقات التعليم فى الآتى :

1- ازدياد المجتمع المدرسى وأن نسبة الأطفال الذين يدهبون إلى المدارس قد اتسعت اتساعا سريعا .

2- نقصان عدد الطلاب فى الصف الواحد مما أدى إلى زيادة فى عدد المعلمين تفوق معدل الزيادة الحاصلة فى المجتمع المدرسى .

3- حاجة العملية التعليمية بناء على ما تقدم إلى أبنية أكثر وتجهيزات أكثر تعقيدا من أجل تسهيل مهمة المعلمين .

4- التفسيرات فى مستوى الأسعار وارتفاع المستوى العام لاستثمارات التربية ولا سيما رواتب المدرسين .

5- اتساع التربية وشمولها ميادين أوسع كاتساع الميادين الملحقة بالتربية (الخدمات الاجتماعية – الخدمات الصحية – الخدمات الترفيهية) .

سابعا : أهمية دراسة الإنفاق على التعليم :

تقاس أهمية الإنفاق على التعليم فى بلد من البلدان بنسبتها إلى الموازنة العامة أو إلى الدخل القومى كما يرى علماء الاقتصاد المهتمين بالتربية أن نسبة الإنفاق على التعليم إلى الموازنة العامة ليست سوى مقياس تقريبى لا يصلح فى عمل الدراسات التاريخية أو المقارنات الدولية وذلك بحسب اختلاف بنية ومضمون الميزانية من مكان لأخر ، وحتى فى المكان الواحد من مرحلة زمنية

إلى مرحلة أخرى ولذلك نجد أن المقياس الأفضل هو نسبة ما ينفق على التعليم إلى الدخل القومى .

وأن لدراسة مصروفات التعليم وتكلفته أهمية خاصة للتخطيط التعليم فسواء اعتبر التعليم بندا من بنود الاستهلاك أو عاملا من عوامل الإنتاج بالنسبة للدولة فمن المهم تقدير مصروفات التعليم وتكلفته فعلى ضوء هذه التقديرات يمكن تحديد إمكانية تحقيق أى خطة من خطط التعليم .

ولا تقتصر أهمية دراسة مصروفات التعليم وتكلفته فى أنها تعطينا ضوء على إمكانية تحقيق أهداف أى خطة من خطط التعليم فحسب فالدولة مسئولة عن كثيرا من الخدمات الأخرى مثل الإدارة والأمن والدفاع والصحة والشئون الاجتماعية والنقل والمواصلات وغيرها قدر مسئوليتها عن التعليم إن لم يكن أكثر ، وهذه الخدمات جميعا تتنافس فيما بينها على نيل أكبر قسط ممكن من ميزانية الدولة وعلى أى حكومة رشيدة أن توزع ميزانيتها على جميع هذه الخدمات بصورة عادلة بحيث تحقق أقصى درجة ممكنة من النمو الاقتصادى والاجتماعى ومن العلوم أن تطور الخدمات فى قطاع معين يستتبع تطورا فى كثير من القطاعات الأخرى ، فأى نمو فى الخدمات التعليمية يتطلب نموا فى الخدمات الصحية فزيادة درجة التعليم أو انتشاره تحدث زيادة فى الطلب على الخدمات الصحية ، وكذا رفعا لمستواها حيث أن التعليم أكثر حساسية وتفهما لأهمية العناية بصحته من الجاهل ، كما أن ارتفاع مستوى المعيشة أو الدخل أيضا زيادة المنصرف على هذا القطاع . أن دراسة تكاليف الخدمة التعليمية يمكن للمخطط التربوى عن طريقها أن يحقق الأهداف التالية :

1- إيجاد نوع من التنسيق بين الخدمة التعليمية وغيرها من الخدمات التى تتنافس على الموارد المتاحة .

2- توزيع الموارد المتاحة توزيعا عادلا ومنطقيا بين المستويات التعليمية المختلفة

بأجهزتها المختلفة .

3- التأكد من أن الأجهزة التعليمية تحسن استغلال الموارد التى تخصص بها فى الأوقات المحددة .

4- من المهم للدولة أن تعرف تكلفة التعليم لتحدد على أساسها الجزء المخصص له من الميزانية العامة أو من ميزانية الخطة الشاملة .

5 أن تقدير تكاليف التعليم والتدريب اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات من القوى العاملة يعطى رجال الاقتصاد وكذا واضعى السياسة العليا فى الدولة ضوءا على مدى إمكانية تحقيق خططهم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية إذا كانت الأعباء المالية اللازمة للتعليم والتدريب أكثر مما يستطيع ميزانية الدولة تحمله كان من الضرورى تبنى خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أقل طموحا ولكن أكثر فرصا للنجاح .

6- إن دراسة مصروفات التعليم وتكلفته ذات أهمية كبيرة بالنسبة لرجال الاقتصاد وواضعى السياسة العليا للدولة من جهة وبالنسبة لرجال التربية والتعليم من جهة أخرى . فرجال الاقتصاد وواضعوا السياسة العليا للدولة يهمهم أن يعرفوا أن الأموال التى تخصصونها للتعليم والتى يطالب بها رجال التربية ستصرف بصورة تحقق الوفاء بالاحتياجات من القوى العاملة المدربة اللازمة لتحقيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

أما من ناحية رجال التربية فدراسة مصروفات التعليم وتكلفته تعطيهم سلاما للضغط على المسئولين عن ميزانية الدولة لتدبير الأموال اللازمة لتحقيق خططهم التعليمية فى مجال التنافس بين الخدمات المختلفة على أخذ أكبر قسط من ميزانية الدولة يجب على رجال التربية أن يقنعوا هؤلاء المسئولين أن المخصصات التى يطلبونها للتعليم لها عائد فى صورة مساهمات فى النمو الاقتصادى الاجتماعى سيكون له أثر فى القدرة الإنتاجية للدولة .